

أثر الاتجاهات الفكرية على النظرية السياسية في العصر الأموي (٤١-١٣٢هـ / ٦٦١-٩٤٧م)

أ.م.د. نازدار عبد الله محمد سعيد
المديرية العامة لتربية نينوى
nazdaralabady110@gmail.com

يحتدم الجدل بين المسلمين حول الإمامة من حيث الطبيعة والشروط والأحقية والشرعية، وقد أثار انتقال الخلافة إلى الأمويين خلافاً بين المسلمين حول الأحقية والمشروعية أصبحت أساساً لانبثاق الأحزاب والفرق وتبلور آراء وأفكار أصبحت فيما بعد نظريات قائمة بذاتها.
الكلمات المفتاحية: النظام السياسي، الخلافة، الأحزاب، التطورات السياسية، الأمة.

Summary

The leadership of the nation after the death of the Prophet (may God bless him and grant him peace) became a question for discussion, and the Muslims' disagreement about the nature and form of the political system and its leadership led to disparate opinions and viewpoints that

المخلص:

أصبحت قيادة الأمة بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) سؤالاً مطروحاً للمناقشة، وقد أدى اختلاف المسلمين حول ماهية وشكل النظام السياسي وقيادته إلى تفاوت الآراء ووجهات النظر التي أسفرت عن نفسها حيناً، وخفت حيناً آخر تبعا لواقع التطورات السياسية التي تعرضت لها الأمة طيلة النصف الأول من القرن الأول الهجري، السابع الميلادي. وكانت من المتوقع أن

resulted in themselves at one time, and at other times decreased depending on the reality of the political developments that the nation was exposed to throughout the half-century. The first of the first century AH, the seventh AD. It was expected that the debate would rage among Muslims about the Imamate in terms of nature,

conditions, eligibility, and legitimacy. The transfer of the caliphate to the Umayyad sparked a dispute among Muslims over eligibility and legitimacy, which became the basis for the emergence of parties and sects, and the crystallization of opinions

and ideas that later became stand-alone theories.

Key words :Political System, Succession, Parties, Political developments, Nation

فكان ذلك سبباً في تعارض الآراء حول الأحقية والأفضلية كانت له انعكاسات على السياسي ، والتاريخ الإسلامي عموماً ، ونظراً لتباين هذه الاتجاهات وأفتراقها بين الاتجاهات الفكرية للمسلمين ، كان لابد للأُمويين بعد اعتلاء معاوية بن أبي سفيان الخلافة من أن يجد غطاءً شرعياً لمواجهة الاتجاهات التي جردته من الأحقية ، ما أسهم في ظهور نظرية سياسية اعتمدت منطلقاتها في ذلك على الإرادة والاهلية ، التي أستوعبت كل الممارسات السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وأسست طيلة قرن من الزمان مفاهيم أرتكزت عليها والتزمتها للنظم اللاحقه واستناداً الى ذلك أهتمت الدراسة بتبيان الاتجاهات الفكرية التي تبلورت بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) حول الامامه التي افرزها مؤتمر السقيفه ، وماتمخض عن ممارسات مستجده لتداول السلطه ، فضلا عن انعكاسها عن حالة السلم بين المسلمين ، وصولاً الى استحداث الأمويين للنظرية الجبرية ،

المقدمة :

بدأت الخلافات بين المسلمين بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) في الأمور السياسية التي ليس لها علاقة بالدين وتركزت هذه الخلافات وما تمخض عنها من صراع حول موضوع الخلافة وأصول الحكم وفلسفته ، ولم يكن هذا الخلاف أول خلاف بين المسلمين فحسب ، بل كان أعظم خلاف أدت نتائجه الى دخول المسلمين في الجدل ، وجردوا السيف ليكون الحكم الفيصل فيما يدعون اليه من أفكار سياسية ، اذ ذكر (الشهرستاني، ١٩٧٥، ج١، ص٢٤) ذلك بقوله ((واعظم خلاف بين الأمة خلاف الأمامه، اذ ماسل سيف في الاسلام على قاعده دينيه والسبب في ذلك يعود الى عدم رسوخ النظم والاعراف السياسية في الاسلام المبكر لحدائثة التجربة الإسلامية السياسة بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، ما أدى الى تنوع أساليب تداول السلطه ، نظراً لغياب المحددات الواضحة والثابته التي تلزم المتصدي للخلافة ، فضلاً عن الرعية ،

خلافة الرسول (صلى الله عليه وسلم) وذلك لغياب الأسس الواضحة التي لم تبلورها الأشارات العامة التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية، مثل العدل والشورى والمساواة لبلورة الية تداول السلطة وشروطها، ومواصفات من يتولاها، فضلاً عن تحديد مدة الولاية، وموقف دور الامة من كل ذلك (البلاذري، ١٩٩٧، ج٢، ص٢٦٣-٢٦٦).

أفرز الجدل قبيلة قريش معياراً قبلياً يحقق لها الأفضلية على سائر قبائل العرب، باعتبار انتماء الرسول (صلى الله عليه وسلم) اليها، فضلاً عن قوتها ومكانتها، ومن خلاله تصدر المسلمون المهاجرون اعتماداً على المبايعة في الأسلام والصحبة والهجرة، وبذلك أستند المسلمون من الأنصار أستناداً الى هذه المعايير (الطبري، ١٩٦٧، ج٣، ص٢٢٠).

الا أن معيار الأفضلية الذي على أساسه تتحدد الأحقية كان مثاراً للخلاف بين مكونات قريش، لاسيما بين بني هاشم عشيرة الرسول (صلى الله عليه وسلم) وسائر فروع قريش، اذ سعى آل البيت (رض) وأستناداً الى ذات المعايير فضلاً عن صلة القرابة بالرسول (صلى الله عليه وسلم) تأكيد أحقيتهم في خلافة الرسول (صلى الله عليه وسلم) في قيادة الامة (الدوري ، ١٩٦٢، ص٤٨).

لمواجهة كل الاتجاهات التي شككت وعرضت تسنمهم للخلافه .

وذلك من خلال أعتماذ الروايات الموثوقه في مصادر التراث ، وأضاءات الباحثين المحدثين حول حيثيات الموضوع ، ومن الله التوفيق.

حظي النظام السياسي الأسلامي المبكر بأهتمام الكثير من الباحثين، ذلك لأن الأوضاع التي أعقبت وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) قد افرزت ممارسات جديدة مستحدثة بني على أساسها الفكر السياسي الأسلامي، كان لها انعكاساتها على مجمل الاوضاع السياسية في القرون اللاحقة.

اذ اعتمد ما تمخض عن الجدل الذي ثار بين المسلمين حول مواصفات من سيخلف الرسول (صلى الله عليه وسلم) في قيادة الامة الوليدة في اجتماع السقيفة أساساً ومنطلقاً لتأطير ثوابت النظرية السياسية التي تمحورت حول مفهوم الخلافة (الدوري، ١٩٦٢، ص٤٨).

لذلك مثلت طبيعة النظام السياسي وماهيته، فضلاً عن شروط ومواصفات من يتولاه خلافاً كبيراً كاد ان يعصف بوحدة الأمة لتعارض مواقفها، ما أدى الى أفتراق المسلمين، بين مهاجرين وأنصار (الطبري، ١٩٦٧، ج٣، ص٢١٨).

تمحور الاختلاف بين الفرقاء حول معيار الأفضلية التي تتحدد من خلاله الأحقية في

لذلك فوضوا أهل المدينة مهمة اختيار الخليفة بقولهم ((أنتم أهل الشورى، وانتم تعتقدون الأمامة، وأمركم عابر على هذه الأمة، فأنظروا، رجلاً تتصبون، ونحن لكم، تتبع)) (مجهول، ١٩٦٧، ص ٤٤)، وكان ذلك لأصرار الأمام علي (رض) على رفض بيعتهم بقوله لهم ((ليس ذلك اليكم، انما لأهل الشورى وأهل بدر، فمن رضي به أهل الشورى، وأهل بدر فهو الخليفة)) (اليعقوبي، ١٩٦٠، ج ٢، ص ١٧٨).

بويح الامام علي (رض) (٣٥-٤٠ هـ / ٦٥٥-٦٦٠م) في هذه الظروف التي أفرزت أوضاعاً قلقة بين التركيبية السياسية والعسكرية التي دعمته، وبين معارضيه الذين اختلفت واجهاتهم ومقاصدهم، وسمحت هذه الأوضاع فضلاً عن ضبابية المعايير، لوالي الشام معاوية بن أبي سفيان، لأن يتطلع الى الخلافة مستثمراً ولايته الطويلة التي مكنته من تألف قبائل الشام بما أوتي من مقدرة على تفهم العقلية القبلية، فكسب ولائهم بما أعقد عليهم من الأموال والمناصب (الزبيري، ١٩٥٣، ص ١٢٦). ففرض سلطته على القبائل التي أعتمدها قوة عسكرية موالية (المسعودي، ١٩٥٨، ج ٥، ص ١١١) دعمت طموحه ومناوأتها للأمام علي (رض) متذرعاً بالثار بمقتل عثمان (رض) والقصاص من قتلته (المنقري، ١٩٩٠، ص ٨٢) ما دفعه لمناجزة

أفرز الجدل والخلاف ببيعة ابو بكر الصديق (رض) الا أن ذلك لم يحسم الامر، اذ عد عمر بن الخطاب (رض) هذه البيعة فلتة (وقى الله المسلمين شرها)) (البلاذري، ١٩٩٧، ج ٦، ص ١٢٣)، اذ بقيت بعض الأطراف متمسكة بأحقيتها، وأن أستكانت بفعل المستجدات التي طرأت على الواقع الديني والسياسي للأمة، كحركات الردة، وانطلاق حركة الفتوحات (ابن سعد، ١٩٦٦، ج ٣، ص ١٩٩).

لذلك اختلفت صيغ وأساليب تداول السلطة في العصر الراشدي، الا أنها أعتمدت معايير أصبحت عرفاً مثل الشورى والانتخابات والبيعة والطاعة، فضلاً عن الأجماع (البلاذري، ١٩٩٧، ج ٦، ص ١١٩، ١٢٧) وسمت النظام السياسي في هذه المدة، حتى النصف الثاني من خلافة عثمان بن عفان (رض) (٢٣ - ٣٥ هـ / ٦٣٤ - ٦٥٦م)، اذ أستجدت عوامل عسكرية واقتصادية واجتماعية اثارة نقمة بعض الأتجاهات للأحتجاج على سياسة الخليفة بمقاصد مختلفة (حمدان، ١٩٨٨، ص ٦٤)، ادت في النهاية الى مقتله (البلاذري، ١٩٧٧، ج ٦، ص ٢١١).

وعلى الرغم من فرض القوة العسكرية أرادتها على المدينة، الا أنهم لم يستطيعوا فرض مرشحهم، او الخروج عن الأعراف السياسية،

أنقذ الخليفة إلى الأمويين وفق الأسلوب المستحدث الذي لم تعهده الأمة، مواقف معارضة في أمصار الخلافة، ولا سيما في العراق والحجاز، إذ أعلن العراق بثقله العسكري معارضة شديدة للأمويين، بعد أن انتقل مركز الخلافة وبيت المال من الكوفة إلى دمشق، فكان لذلك وقع أليم في نفوس مقاتلته (فلهاوزن، ١٩٥٨، ص ٥٨) إذا اعتبروا تنازل الأمام الحسن (عليه السلام) أنتصاراً للشام على العراق الذي افتقد دوره المركزي وسلب قيادة الأمة (المنقري، ١٩٩٠، ص ٢٤٨-٢٥١) إذ اعتبروا معاوية بأنه ((انتزى على هذه الأمة فأبترها أمرها وغصبها فيئها... وجعل مال الله دولة بين جبارتها وأغنيائها)) (الطبري، ١٩٦٧، ج ٥، ص ٣٥٢) ولم يتقبل أهل العراق خلافة الأمويين، الذين عصفوا بالثوابت التي تعارف عليها المسلمون في سوابقهم التاريخية، إذ دخل سعد بن مالك على معاوية مخاطباً أياه بقوله ((السلام عليك أيها الملك، فغضب معاوية، فقال: الا قلت السلام عليك يا أمير المؤمنين: قال ذلك ان كنا امرناك، انما انت منتز)) (اليقوي، ١٩٦٠، ج ٢، ص ٢١٧) وخاطبه صعصعة بن صوحان العبدي بقوله: ((لقد كنت أنت وأبوك في العير والنفير ممن أجنب على رسول (صلى الله عليه وسلم) وانما أنت طليق ابن طليق، اطلقكما رسول الله (صلى

الخلافة وزجها في أفتتال المسلمين في أمر سياسي بما عرف ب (معركة صفين) (المنقري، ١٩٩٠، ص ١٦٠) كان لها تداعياتها وأنعكاساتها على وحدة الأمة وأستقرارها، أسفرت عن حادثة التحكيم (٣٧هـ / ٦٥٩ م)، التي أدت إلى أنقسام الولاءات بين مؤيد ومعارض، أفرزت أنتاجها فكرياً، كان له رؤاه في الاحداث عرف أصحابه بالخوارج (المسعودي، ١٩٥٨، ج ٢، ص ٤١٦) فضلاً عن أستشهاد الأمام علي (رض) سنة (٤٤٠هـ / ٦٦٠م) (الاصفهاني، صقر، ص ٢٩، ٣٠).

ببيع الأمام الحسن (رض) بالكوفة، بذات الثوابت التي تعارفت عليها الأمة والقائمة على الشورى والانتخابات، الا أن ذات الأوضاع القلقة لم تسمح له من تحقيق أجماع الأمة في أمصارها المختلفة، لاسيما وأن وإلى الشام استمر في معارضته وأمتناعه عن الأنصياح والبيعة مصدراً ذات الواجهات؛ لكل ذلك أرتأى الأمام الحسن (رض) التنازل عن الخلافة لمعاوية حقناً لدماء المسلمين، وفق شروط أتفق عليها من أهمها أن يعود الأمر شورى بعد خلافته (البلاذري، ١٩٩٧، ج ٣، ص ٢٧٨). وبذلك بدأ عهد جديد وسمي (بعام الجماعة) (الدينوري، ١٩٦٠، ص ٢٢١) الا أنه شهد تنافساً محتدماً بين أنتاجات فكرية مختلفة كان لها رؤاها في النظام السياسي. أثار

أقنعت هذه المواقف وما أبدته الأمصار من معارضة، معاوية ومن أعقبه من الخلفاء الأمويين، بان اعتمادهم القوة العسكرية وموالاته أهل الشام لا يحقق لهم الشرعية والمقبولية لدى عموم الأمة، وانهم يفتقدون الأسس التي تقوى على مواجهة الاتجاهات التي شككت بمشروعية خلافتهم، لاسيما آل البيت (عليهم السلام) بما لهم من ثقل تاريخي وعقدي ومجتمعي، ما يرجح أفضليتهم وأحقيتهم ومشروعية خلافتهم لدى الرأي العام الاسلامي.

أدى ذلك الى شعور الأمويين الى بلورة نظرية سياسية لمواجهة الاتجاهات المخالفة، قامت على مرتكزين، اولهما البحث عن مشروعية تحقق لهم الأفضلية في الخلافة على سائر الاتجاهات في الأمة، وثانيهما، اعتماد القوة العسكرية لأنتزاع وفرض الولاء على الأمصار، من خلال ولاة أقوىاء.

لم يكن لمعاوية من الصفات والمعايير التي ترجحه او تدانيه من معارضيه كالسابقة والغناء في الإسلام المبكر، والقراية من الرسول (صلى الله عليه وسلم) لذلك أتخذ من قرابته بالخليفة عثمان بن عفان(رض) وسيلة لأعتبار خلافته أمتداد للشورى، لأنهم ورثوا الخلافة من عثمان (رض) الا أنها ذهبت لغيرهم، فقاتلوا لأسترداد هذا الحق، وأشاعوا ذلك في صفوف مواليهم، والى ذلك أشار الفرزدق بقوله..

الله عليه وسلم) فأنى تصبغ الخلافة لطلق)) (المسعودي، ١٩٥٨، ج٣، ص٥٠) وعكس قول عدي بن حاتم في خطابه لمعاوية موقف أهل العراق الناقم والمتذمر من خلافته، اذ خاطبه بقوله ((والله أن قلوبنا التي أبغضناك بها لفي صدورنا، وأن أسيافنا التي قاتلناك بها لعلى عواتقنا، ولئن أدنيت إلينا من الغدر فترا لندين إليك من الشر شبراً)) (المسعودي، ١٩٥٨، ج٣، ص١٣).

كل هذه المؤشرات تظهر أن أستكانة أهل العراق تضمر تحتها حقدا ورفض لخلافته(ابن عبد ربه، ١٩٨٣، ج٤، ص٨٤)

اما الحجاز بما تمثله من ثقل ديني وأعتباري، حيث مدينة الرسول (صلى الله عليه وسلم) ومستقر الصحابة والتابعين، فقد اعلنت معارضتها للخلافة الاموية من حيث شروط متوليها، وألية بيعته، لذلك رفضوا بيعة معاوية للخلافة لأفتقاده لشروطها، لأنه من الطلقاء (المنقري، ١٩٩٠، ص٢٩) فضلاً عن انتزاعها بالقوة العسكرية خلافا للسوابق، رافضين تفرد الشام بالبيعة، لأنها حق محصور لأهل المدينة (البلاذري، ١٩٩٧، ج٦، ص١٨٦)، لذلك أقر معاوية لأهل الحجاز بقوله لهم ((اني والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم، ولا مسرة بولايتي، ولكن جالدتكم بسيفي هذا مجالدة)) (ابن عبد ربه، ١٩٨٣، ج٤، ص٨٤).

وقال في مناسبة أخرى :

أرسي قواعدها الرحمن ذو النعم
فأنتهك الناس منه أعظم الحرم
(الفرزدق، ١٩٨٧، ج٢، ص ٢١٠)

خلافة لم تكن غصبا مشورتها
كانت لعثمان لم يطلب خلافتها

عن تقدم ال البيت (عليهم السلام) بما يمتلكونه من ثقل ديني وأعتباري بما يحقق لهم الأفضلية والأحقية في وراثة الرسول (صلى الله عليه وسلم) لذلك قصد معاوية المشروعية من السماء، فأدعى بأن توليه الخلافة تم بناءً على إرادة الله ومشيئته، وأنه سبحانه أختارهم وأصطفاهم ليحكموا بأرادته، مستنداً على قوله تعالى ((قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء)) (سورة آل عمران، آية ٢٦) وهذا ما أصرح عليه في الموروث الفكري بمبدأ (الجبر) (القاضي عبدالجبار، ١٩٨٦، ص ١٤٣) وبذلك أسس معاوية لنظرية مستحدثة في النظام السياسي الإسلامي كان لها انعكاساتها على مجمل الحياة السياسية، ما يعني أنه ليس للأمة رأي أو موقف في تسمية الخلفيه، وإن أي رأي معارض ومخالف أو خارج على السلطة، إنما هو خروج على إرادة الله ومشيئته، وذلك خير مسوغ لمواجهة معارضيه، لاسيما ال البيت (عليهم السلام) (فلوتن، ١٩٦٥، ص ٢٤٣، ٢٤٤).

الا أن هذا الأستناد لا يقوى على ترجيح مشروعتهم، وفضلا عن انه يمنح الحق، الى هو اقرب منهم من عثمان (رض) (مجهول، الزيني، ج١، ص ١٦٤) لذلك بحثوا من مشروعية دينيه قريبيه، فأشاعوا في أوساط المؤيدين لهم، انهم أستحقوا الخلافة وورثوها من الرسول (صلى الله عليه وسلم)، لقرباتهم القريبيه منه، وهذا ما أكده زعماء القبائل لعبدالله بن علي العباس، بعد سيطرته على دمشق سنة ١٣٢ هـ / ٧٥٠ م ((أنهم ما علموا لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) قرابة ولا أهل بيت يرثونه غير بني أمية حتى وليتم) (المسعودي، ١٩٥٨، ج٣، ص ٤٣).

الا أن هذا الدعاء وأن حقق أغراضه لدى أهل الشام فأن ذلك لم ينطلي على بقية الأمة في أمصارها المختلفة، لاسيما في الحجاز موطن آل بيت (عليهم السلام) والعراق، حيث عاصمة الأمام علي وأبنة الحسن (عليهما السلام).

وعلى الرغم من ذلك فأن هذه الأذعاءات لا تقوى على مواجهة الأسس والمعايير التي تعارف عليها المسلمون في سوابقهم فضلاً

وأستناد الى ذلك فقد نعى يزيد أبيه بقوله ((أن معاوية كان عبداً لله أكرمه الله وأستخلفه وخوله ومكن له)) (الطبري، ١٩٦٧، ج٨، ص٣٣٨). وأدعى أن خلافته بذات المشيئة بقوله ((وقد قلدنا الله عز وجل ما كان اليه)) (الطبري، ١٩٦٧، ج٨، ص٣٣٨).

وأستنادا الى ذلك أصبح مبدأ الجبر أساساً شرعياً ومنهجاً سياسياً أعتمده الخلفاء الأمويين، لدعم شرعيتهم أزاء معارضيتهم من جهة، ولتبرير سياستهم من جهة أخرى أذ برر يزيد بن معاوية (٦٠-٦٤هـ / ٦٨٠-٦٨٣م) موقفه من الإمام الحسين بن علي (عليه السلام) بأنها مشيئة الله سبحانه (ابن قتيبة، ١٩٩٤، ج١، ص٢٣٥) وأن ما فعله جيشه بأهل المدينة أبان ثورتهم في موقعة الحرة سنة (٦٣هـ / ٦٨١م)، أما هو عقاب من الله سبحانه (القاضي عبدالجبار، ١٩٨٦، ص١٤٣).

وأستند الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ / ٦٨٥-٧٠٥م) الى ذات المبدأ الجبري في مواجهته لحركة عبدالله بن الزبير في مكة سنة (٦٤هـ - ٦٨٤م) (البلاذري، ١٩٩٧، ج٦، ص٢٩٠). فضلاً عن حركة المختار الثقفي في العراق سنة (٦٦هـ - ٦٨٥م) (الطبري، ١٩٦٧، ج٦، ص٧) معتبراً خروجهم إنما هو خروج وأعتراض على مشيئة الله وقدره، مستعيناً بتأييد الفقهاء

وسعى معاوية وأجهزته الإدارية والأعلامية في ترسيخ هذا الأصفاء الألهي، وأنه مؤهل لها، وأن خلافته الطويلة مؤشر على رضى الله سبحانه عنه، والا لازاله عن ما هو فيه (القاضي عبدالجبار، ١٩٨٦، ص١٤٣) فأصل الأشياء في المفهوم الإسلامي تعود الى مشيئة الله (سبحانه)، وقضاه وقدره، معتمداً على أصول الشرع (القران الكريم والسنة النبوية الشريفة) (القاضي عبدالجبار، ١٩٨٦، ص١٤٧).

وأستنادا الى ذلك، ولترسيخ هذا المبدأ وتعميقه في قناعات الرأي العام، كان معاوية يكرر في خطبه قوله ((قد أمرني الله عليكم)) (القاضي عبد الجبار، ١٩٨٦، ص١٤١) ((ولاني الله عليكم)) (البلاذري، ١٩٩٧، ج٥، ص٩٤). وقد مهدت هذه الأرادة لمعاوية الى سعيه في حصر الخلافة في أسرته اعتماداً على ذات المسوغ. اذ مهد لتوليئه ابنه يزيد لولاية العهد (البلاذري، ١٩٧٧، ج٥، ص٦٦) وعلى الرغم من حجم المعارضة التي ووجه بها، الا أن معاوية رد على المعارضين بأن توليئه ابنه يزيد لولاية العهد تمت بأرادة ألهية بقوله ((أنا هو الملك يؤتيه الله من يشاء)) (مجهول، الزيني، ج١، ص١٥٨). ((وأن أمر يزيد قضاء من القضاء، وليس للعباد الخيره من أمرهم)) (مجهول، الزيني، ج١، ص١٦٤)

كانت من سلطان الله (المسعودي، ١٩٥٨، ج٣، ص٨٣). وأن توليه معاوية له جاءت وفق إرادة الله وسلطانة، بعد أن أستخلفه الله في أرضه وملكه على عباده (مجهول، الزيني، ج١، ص١٩١)، وكان الحجاج بن يوسف الثقفي والي الخليفة عبد الملك بن مروان على العراق خير من روج لنظرية الأستخلاف الألهي للأمويين (الفرباني، ١٩٩٧، ص٢٠٤) وسار على ذلك من أعقبه من الأمراء والولاة (ابن عساكر، ١٩٩٨، ج٤٨، ص١٩٦).

ولما كان الخليفة ممثلاً لله في الأرض، ونائباً عنه سبحانه في حكم عباده، فإن ذلك لا يتأتى الا لمن يختاره الله سبحانه ويصطفيه لكثير الصفات والمزايا التي ينفرد بها دون غيره، من هنا اعتبر الامويون خلافتهم أصطفاء من دون الناس، اختصهم سبحانه بها لذلك روجوا وأنصارهم هذه القيمة السماوية، اذ قيل لمعاوية ((ان الله قد أترك بخلافته وأختصك بكرامته)) (القاضي عبد الجبار، ١٩٨٦، ص٢٣٢)، وقال عبد الملك بن مروان ((ان الله أختصنا بالكرامة وانتخبنا للولاية وأثرتنا بالخلافة)) (الآبي، ١٩٨٦، ج٣، ص٥٣) واعتمد هذا الأصطفاء لدى خلفاء بني أمية وولاة عهودهم (البلاذري، ١٩٩٧، ج٩، ص١٣٧).

وأستنادا الى ذلك فقد اصبحت طاعة الخليفة من طاعة الله ومعصيته أو الخروج عليه

الموالين (الآبي، ١٩٨٦، ج٣، ص٤٣)، وقد روجوا بأن أقدار الله سبحانه تجري بما أحب الناس أو كرهوا (الآبي، ١٩٨٦، ج٣، ص٤٣)، لذلك تصدوا لكل المخالفين لهذه الارادة حسب قناعاتهم (ابن عبد ربه، ١٩٨٣، ج٥، ص١٨١).

وفي رسالة مطولة أرسلها الخليفة الوليد بن يزيد (١٢٥-١٢٦ هـ / ٧٤٣-٧٤٤ م) الى ولاة الأمصار، جاء فيها ((فتتابع خلفاء الله على ما أورثهم الله عليه من أمر أنبيائه وأستخلفهم عليه منه لا يتعرض لحقهم أحد الا صرعه الله. أن أمير المؤمنين لم يكن منذ أستخلفه الله بشيء من الأمر، أشد أهتماً وعناية منه بهذا العهد)) (الطبري، ١٩٦٧، ج٧، ص١١٩-٢٢٤).

تولي ولاة الأمويين ومناصريهم ترسيخ المبدأ الجبري لدى الرأي العام في أمصار الدولة، وأن خلافة بني أمية أينما تقررت وفق المشيئة والارادة الألهية، بما يحقق شرعيتهم ويضفي القداسة على خلافتهم، فأدعى زياد بن أبيه في خطبته الشهيرة في البصرة بقوله ((أيها الناس انا أصبحنا لكم ساسة وعنكم ذاته، نسوسكم بسلطان الله الذي أعطانا، ونذود عنكم بفيء الله الذي حولنا، فلنا عليكم السمع والطاعة فيما أوجبنا، ولكم علينا العدل فيما اولينا، فأستوصوا عدلنا وفيتنا بمناصحتكم (الطبري، ١٩٦٧، ج٥، ص٢٢).

وأدعى الاحنف بن قيس ان بيعة يزيد انما

وعلى الرغم من أن المؤرخين قدامى ومحدثين قد أشاروا إلى أن الخلفاء الأمويين لم يتخذوا لهم القاباً رسمية كما هو حال من أعقبهم من خلفاء بني العباس، إلا أن أنصارهم أضفوا عليهم من الألقاب ما ينسجم وطروحاتهم في المشيئة والأصطفاء، من ذلك خليفة الله والأمين والمأمون وأمام المسلمين (المسعودي، ١٩٥٨، ص ٢٩٠-٢٩٢)، ووسمهم الشعراء بلقب المهدي (الفرزدق، ١٩٨٧، ج ١، ص ٨٠).

لا شك جهد الخلفاء الأمويين لأثبات أحقيتهم وشرعيتهم بالخلافة في مواجهة الاتجاهات الفكرية التي أمتلكت النقل الديني والاعتباري، لا سيما آل البيت (عليهم السلام) ذلك سخروا من أجل دعم خلافة معاوية بن أبي سفيان الذي أسس لفكرة الجبر لتقرير شرعية خلافتهم وتبرير سياستهم كل ما أمتلكوه من الوسائل المادية والعسكرية والدعائية لترسيخ ذلك في قناعات الرأي العام.

إلا أن هذه السياسة لم تحقق مآربها سواء على مستوى أقرار الشرعية، أو رضوخ الاتجاهات المعارضة وأستقرار الوضع الأمني في أمصار الخلافة، ذلك لأن عامة المسلمين أتخذوا من العصر النموذج (عصر الرسول ص) والخلفاء الراشدين سوابق ومرتكزات في النظام السياسي، مدركين عن قناعة أن ما أحدثه الأمويين من ممارسات

معصية الله سبحانه أو خروج على أرائده (السيد، ١٩٨٤، ص ٩٥) فقد حذر يزيد بن معاوية الناس من معصية الله لأن معصية الأئمة معصية الله (البلاذري، ١٩٩٧، ج ٩، ص ١٩٥) ومن هنا أصبحت طاعة الأمام فريضة (ابن عبد ربه، ١٩٨٣، ج ٥، ص ١٨١) لذلك عد كل المعارضين والمخالفين للحكم الأموي، خارجين على طاعة الله وسلطانه (المسعودي، ١٩٥٨، ج ٤، ص ٣٧) والساعين لحربه سبحانه ورسوله (الطبري، ١٩٦٩، ج ٧، ص ١٩١، ٢٢٠-٢٢١).

وبذلك روج الأمويون وأنصارهم بأن طاعة العباد لهم طاعة شاملة عامة كاملة، وإن بيعت لهم للأمام علي ما أحبوا أو كرهوا (المنقري، ١٩٩٠، ص ٨٠-٨١) ووفق هذا المفهوم فليس للرعية الأعتراض على الخليفة أو محاسبته في الأموال والدماء أو الخروج عليه، حتى إذا جاءت سياسته وأفعاله مخالفة لصحيح الشرع، واجماع الأمة، وهذا ما تنبه إليه الخليفة عمر بن عبد العزيز (٩٩-١٠١هـ، ٧١٧-٧٢٠م) الذي أكد أمام رعاياه وولاته بأن (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) (البلاذري، ١٩٩٧، ج ٩، ص ٢٧٥).

أثبتت عن هذا التصور الجبري سمو مكانة الخليفة في الدارين، ما يعني أستثنائهم من الحساب والعقاب وأن لهم الجنة في الدار الأخره (الجاحظ، ١٩٨٦، ص ٢١٠).

(الخطيب، ١٩٧٥، ص ١٥٢)، أما غيلان
الدمشقي فقد كان من أبرز المعارضين
لسياسة الأمويين في الجبر، حتى قتله
الخليفة هشام بن عبد الملك (ابن قتيبة،
عكاشه، ج ١، ص ٤٨٤).

وقاد واصل بن عطاء والحسن البصري تيار
المعارضة للنظرية الجبرية في البصرة،
ومثلوا نواة المعتزلة الذين نادوا بحرية الإرادة
الإنسانية (القاضي، ١٩٨٦، ص ٢١٥-٢٢٢).
وقد نجح هذا التيار في التغلغل الى داخل
الأسرة الأموية مغيرا ما رسخ من قناعات
سابقة هو المفهوم الجبري، فقد كان لعمر
المقصود معلم معاوية بن يزيد دور في
الاعتراض على سياسة أبيه وجده، وأنفوا مما
اقترفوه من أعمال خلال خلافتهم ما جعله
يتنازل عن الخلافة بعد اشهر قليلة من ولايته
(المقدسي، ١٩١٦، ج ٦، ص ١٧) فدفع معلمه
المقصود حياته ثمنا لذلك لأتباعه بالتأثير
عليه (المقدسي، ١٩١٦، ج ٦، ص ١٧).

كما دعم تيار القدرية ممثلا بأصحاب غيلان
الدمشقي يزيد بن الوليد للثورة على الخليفة
الوليد بن يزيد سنة (١٢٦هـ، ٧٤٣م)، الذي
تبنى المبدأ الجبري، وعمه على أمصار
الخلافة، أنتهت بمقتله
(الدينوري، ١٩٦٠، ج ١، ص ٣٥٠).

كما كان الجعد بن درهم مريياً لأخر خلفاء
بني أمية مروان بن محمد (١٢٧-١٣٢هـ /
٧٤٤ - ٧٤٩م). حتى لقب بمروان

هو خروج على هذه السوابق بما لم يدعيه
من سبقهم، من جهة أخرى لم يتقبل آل
البيت (عليهم السلام) الأمر الواقع، أذ
تصدوا لأصلاح النظام السياسي من جهة
وأقرار أحقيتهم من جهة أخرى، لذلك وسمت
ثوراتهم وتضحياتهم الملامح العامة لهذا
العصر.

وفي اتجاه آخر، أفرزت السياسة الأموية
اتجاهاً مغايراً أخذ منحى مختلفاً أستههدف
تقويض منطلقات السياسة الأموية اعتماداً
على الأصول التي قررت حرية الإرادة
الإنسانية، وهو ما عرف بالموروث بالقدرية
في مقابل الجبرية (الحسن
البصري، ١٩٣٣، ص ٦٧-٨٢) وقد مثل
هؤلاء الذين تبناوا هذا التيار المنظرين لكثير
الثورات التي قامت ضد الخلافة الأموية
وساهمت في أضعافها ومن ثم سقوطها، اذ
كان أبرز من مثلهم في هذا العصر معبد
الجهني الذي ثار مع عبد الرحمن بن
الأشعث سنة (٨١هـ / ٧٠٠م) ضد الخليفة
عبد الملك بن مروان
(الطبري، ١٩٦٧، ج ٦، ص ٣٣٥-٣٣٦)، وقد
قتل على يد الحجاج بن يوسف بعد فشل
الثورة (خليفة بن
خياط، ١٩٦٧، ج ١، ص ٢٨٥).

وقد ثار الجهم بن صفوان مع الحارث بن
سريح في خراسان سنة (١١٦هـ / ٧٣٤م)
وقتله سالم بن أحوز في مرو

الجعدي(الطبري،١٩٦٧،ج٧،ص٤٣٤-٤٣٥).

أسقاط الحكم الأموي، وأعلان العباسيين
خلافتهم في الكوفة سنة (١٣٢هـ/٧٤٩ م)
(اليعقوبي،١٩٦٠،ج٢،ص٣٥٤).

لذلك فشلت السياسة الأموية القائمة على
المشيئة والأرادة الألهية في أحتواء الراي
العام الإسلامي باتجاهاته المختلفة باستثناء
الاتجاهات التي ارتبطت مصالحتها بالخلافة،
لذلك جهدت تيارات المعارضة على تقويض
الأسس التي أستندت عليها النظرية الأموية،
شرعاً وفعلاً تجسد ذلك في مساجلات فقهية
وسياسية على المستوى النظري، وحركات
معارضة مسلحة وسمت أحداث هذا العصر،
مثلتها مختلف الاتجاهات الفكرية وتمحور
حول الأفضلية والأحقية في الأمامة، شروطاً
وممارسات، أسفرت نتائجها في تحالف أل
البيت من العلويين والعباسيين في قيادة
تنظيم سري معارض، أستمر ما يناهز
الثلاث عقود، رافعاً شعار (الرضا من أل
محمد (صلى الله عليه وسلم)) نجح في

الخاتمة:

مما نقدم لاحظنا أن عدم وضوح النظم
والاعراف السياسية في تاريخ الاسلام المبكر
كان مدعاة لأفتراق الاراء والاتجاهات حول
مفهوم الأمامة من حيث شروطها
وصلاحياتها وحقوقها على الأمة ، ما أدى
الى عدم تبلور أسس معتمدة أنفق عليها
المسلمين تحكم تداول السلطة، أسهمت في
تعارض الأراء والاتجاهات التي اسفرت عن
افتراقهم وتنازعهم في الامور السياسية،
سمحت للطامحين للخلافة، استثمارها معتمدا
القوة العسكرية الموالية، والارادة الالهية في
دعم مشروعيتها واخضاع معارضيتها.

قائمة المصادر :

- ٧- البلاذري : احمد بن يحيى (ت ٢٧٩هـ / ٨٩٢م).
- ٨- الجاحظ، عمر بن بحر (ت ٢٥٥هـ / ٨٦٨م).
- ٩- الحسن البصري : (ت ١١٠هـ / ٧٢٨م) رسالة الحسن البصري الى عبد الملك بن مروان في القدر، تحقيق : فون، ريتز (لندن، ١٩٣٣).
- ١٠- خليفة بن خياط، ابو عمرو خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ / ٨٥٤م) تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق: اكرم ضياء العمري (النجف، مطبعة الاداب، ١٩٦٧).
- ١١- الدينوري: احمد بن داؤد (ت ٢٨٢هـ / ٨٩٥م) الاخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم عامر، وجمال الدين الشيال (القاهرة، دار احياء الكتب، ١٩٦٠).
- ١٢- الزبيرى: مصعب بن عبدالله بن مصعب (ت ٢٣٦هـ / ٨٥٠م)، نسب قریش، تحقيق: ليفي بروفنسال، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٣).
- ١٣- الشهرستاني : محمد عبدالكريم : الملل والنحل ، تحقيق محمد سيد كيلاني (بيروت، دارالمعرفة ، ١٩٧٥)
- ١- ابن سعد: محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ / ٨٤٤م) الطبقات الكبرى، (بيروت، دار صادر، ١٩٦٦).
- ٢- ابن عبد ربه : احمد بن محمد (ت ٣٢٨هـ / ٩٣٩م) العقد الفريد، تحقيق : عبد المجيد الترحيني (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٣).
- ٣- ابن عساکر : علي بن الحسن (ت ٥٧١هـ / ١١٧٥م) تاريخ دمشق، تحقيق : عمر العموري (بيروت، دار الفكر، ١٩٩٨).
- ٤- ابن قتيبة : عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ / ٨٨٩م) عيون الاخبار ،تحقيق محمد الاسكندراني (بيروت، دار الكتب العربي، ١٩٩٤).
- ٥- المعارف، المحقق ثروت عكاشه ، ط٤ ، (القاهرة ،دار المعارف ، د.ت)
- ٥- الاصفهاني : علي بن الحسين (ت ٣٥٦هـ / ٩٦٦م)
- ٦- مقاتل الطالبين، تحقيق : احمد صقر (بيروت دار المعرفة، د.ت).
- ٦- الآبي : منصور بن الحسين (٤٢١هـ / ١٠٣٠م)
- ٧- نثر الدر، تحقيق : محمد علي قرونه (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦).

- ١٤- الطبري: محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ / ٩٢٢م) تاريخ الرسل والملوك، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم (دار التراث، بيروت، ١٩٦٧).
- ١٥- الفرزدق: همام بن غالب بن صعصعة ابو فراس ،ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه :علي فاعور، دار الكتب العلمية ،١٩٨٧
- ١٦- القاضي عبد الجبار : عبد الجبار بن احمد (ت ٤١٥هـ / ١٠٢٤م) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق : فؤاد سيد، (تونس، الدار التونسية، ١٩٨٦).
- ١٧- مجهول المؤلف (ت ٣٨هـ، ٦٥٨م) الأمامة والسياسة، تحقيق : طه الزيني (النجف، دار الاندلس، د.ت.).
- ١٨- مجهول : المؤلف (عاش في القرن الحادي عشر الهجري) ،تاريخ الخلفاء
- بطرس غرياز نيويج (موسكو ،دار العلم ،١٩٦٧،
- ١٩- المسعودي : علي بن الحسين (ت ٣٤٦هـ / ٩٠٧م) مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق : محمد محي الدين (القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٥٨).
- ٢٠- المقدسي، المطهر بن طاهر (ت ٣٥٥هـ / ٩٦٥م) البدء والتاريخ (باريس، ١٩١٦).
- ٢١- المنقري، نصر بن مزاحم (ت ٢١٢هـ، ٨٢٧م) وقعة صفين، تحقيق : عبد السلام هارون (بيروت، دار الجبل، ١٩٩٠).
- ٢٢- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب (ت ١٩٧هـ / ٨١٢م) تاريخ اليعقوبي (بيروت، دار صادر، ١٩٦٠).

قائمة المراجع

- ١- حمدان: سمير
الخلافة نشأتها وتطورها في المدينة زمن
الراشدين، رسالة ماجستير غير منشورة
(عمان، الجامعة الاردنية، ١٩٨٨).
- ٢- الخطيب : عبدالله مهدي
الحكم الاموي في خراسان (بيروت، مؤسسة
الأعلمي، ١٩٧٥).
- ٣- الدوري : عبد العزيز عبد الكريم
مقدمة في تاريخ صدر الاسلام (بيروت،
المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٢).
- ٤- السيد : رضوان
الامامة والجماعة والسلطة (بيروت، دار أقرأ،
١٩٨٤).
- ٥- الصعيدي : عبد المتعال
هاشميات الكميت (القاهرة، مطبعة الرسالة،
د.ت).
- ٦- فان فلوتن
السيادة العربية والشعبة والأسرائيليات في
عهد بني أمية، ترجمة : حسن إبراهيم حسن
ومحمد زكي ابراهيم، القاهرة، مكتبة النهضة،
١٩٦٥،
- ٧- فروخ : عمر
تاريخ صدر الاسلام، والدولة الاموية
(بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٩).
- ٨- فلها وزن : يوليوس
تاريخ الدولة العربية منذ ظهور الإسلام الى
نهاية الدولة الأموية، ترجمة محمد عبد
الهادي أبو ريده (القاهرة، لجنة التأليف
والترجمة، ١٩٥٨).

أثر الاتجاهات الفكرية على النظرية السياسية في العصر الأموي..... (٦٦)
